



الاتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان

الملخص التنفيذي لدراسة حول

النظام الوطني للنزاهة في فلسطين

2018



يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل

للباحث الأستاذ جهاد حرب، ولمساعد الباحث الأستاذ عبد الله شرشر لقيامهما بإعداد هذه الدراسة، والدكتور عزمي الشعيبي - مستشار مجلس إدارة ائتلاف أمان لشؤون مكافحة الفساد وفريق أمان الذي عمل على مراجعة الدراسة وتحريه.

© جميع الحقوق محفوظة لائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2018. *دراسة حول النظام الوطني للنزاهة*. رام الله- فلسطين.

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في الدراسة، ولا يتحمل أية مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الدراسة بعد نشرها.

المقدمة

يمثل إقامة نظام وطني للنزاهة أحد أهم متطلبات قيام الحكم الصالح، وتعزيز مناعة النظام للفساد؛ حيث يوسع النظام الوطني للنزاهة قاعدة المساءلة ويكرس مبدأ اعتبار أن كل من يشغل منصباً عاماً مسؤولاً عن عمله أمام مسؤولية من جهة المواطنين وفقاً لطبيعة عمله من جهة ثانية، والأجهزة الرقابية والمحاسبية مثل البرلمانات، وأجهزة الرقابة العامة، والمحاكم من جهة ثالثة إضافة إلى رقابة وسائل الإعلام الحرة.

كما يقوم هذا النظام على برنامج إصلاح كلي يشمل جميع القضايا والمجالات المتصلة بنظام الحكم، والتي تشمل كلاً من: الإطار المؤسسي (الأجهزة والإدارات الحكومية)، والتشريعات والسياسات العامة.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض النظام الوطني للنزاهة في دولة فلسطين آخذين في الاعتبار التحديات التي تواجه الإدارات في الحكم وفي مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي وسياساته.

اعتمدت الدراسة منهجية معدة سلفاً لاتباعها (تم اعتمادها في العام 2013)، وتغطي الأعمدة الرئيسية للنظام التي تشمل السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، والقطاع العام، إضافة إلى المؤسسات المكلفة بإنفاذ القانون، ولجنة الانتخابات، وديوان الرقابة المالية والإدارية، وهيئة مكافحة الفساد، ومؤسسات المجتمع المدني من إعلام ومنظمات أهلية، والقطاع الخاص. وفي كل قطاع من القطاعات سابقة الذكر تناولت الدراسة عدداً من الجوانب المحددة، مثل: القدرات؛ الموارد والاستقلالية، والحوكمة؛ بما فيها نظم المساءلة وقيم النزاهة ومبادئ الشفافية. ونظراً لعدم انطباق المؤشرات المتعلقة بالعمود المتعلق بالأحزاب السياسية على الوضع الفلسطيني وطبيعة عملها ومتطلباته في ظل الاحتلال؛ فقد جرى الغاء هذا العمود من الدراسة الحالية.

جرى فحص القطاع من الجوانب القانونية والمؤسسية والسياساتية والتطبيقية ذات العلاقة بنظام النزاهة. بحيث يعطى كل مؤشر علامة تهدف إلى إعطاء ملخص كمي للمعلومات النوعية تعبر عن مدى التزام المؤشرات القانونية والممارسات بالقواعد المحددة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والممارسات الفضلى للنظام الوطني للنزاهة، وتم تحديد العلامات ما بين صفر في حال عدم وجود قواعد قانونية أو غياب الممارسات الفضلى أو مخالفة القواعد القانوني فيما تمنح علامة 100 في حال توفرت القواعد القانونية في المؤشرات المتعلقة بالقوانين أو الممارسات التي تنسجم مع القواعد القانونية و/أو الممارسات الفضلى. ويتطلب ان تعكس العلامة الممنوحة للمؤشر أفضل الدرجات وفقاً لطبيعة المعلومات النوعية "الكيفية" المتحصل عليها.

تعد هذه الدراسة هي الثالثة من نوعها في فلسطين، حيث تم اعداد الدراسة الثانية "النظام الوطني للنزاهة 2013" وتم نشرها في العام 2014 والأولى بعنوان "نظام النزاهة الوطني الفلسطيني 2009". تأتي دراسات أنظمة النزاهة هذه بعد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مكافحة الفساد وآلياته في فلسطين، منها: دراسة مسح إعادة بناء نظام النزاهة الوطني التي تمت بإشراف مؤسسة تيري وبتنسيق أمان في العام 2007، ودراسات أخرى عديدة (أصدرتها أمان) تناولت بعضاً من أعمدة النظام الوطني للنزاهة.

النتائج

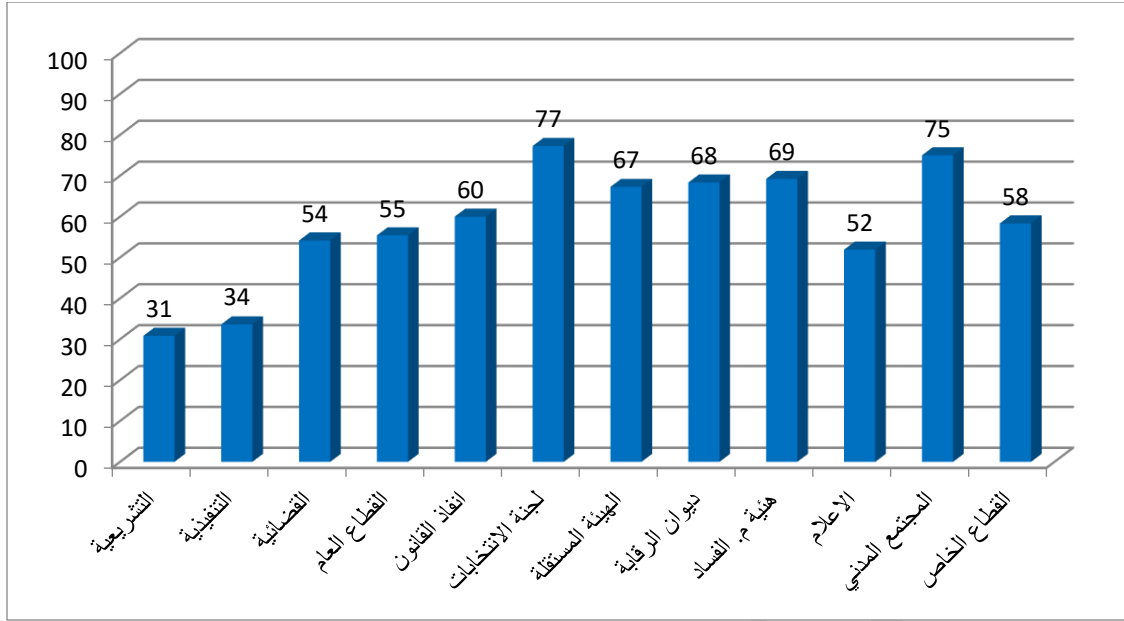
توضح نتائج نظام الوطني للنزاهة وجود حاجة لإدخال إصلاحات جوهرية على العديد من القطاعات والمؤسسات العامة، المسؤولة عن تقديم الخدمات أو عن إدارة المال العام، من أجل الوصول إلى نظام وطني للنزاهة قادر على توفير مناعة أو حصانة ضد الفساد وتعظيم المخاطر على ممارسة الفساد في أي من أعمدة النظام الوطني للنزاهة. تشمل هذه الإصلاحات الإطار القانوني والإطار المؤسسي والسياساتي، بالإضافة إلى تطوير أنظمة وآليات لتنظيم العلاقة بين السلطات الأساسية (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وتفعيل آليات الرقابة المعتمدة في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية.

تميز النظام الوطني للنزاهة بقوة أعمدة؛ لجنة الانتخابات المركزية والمجتمع المدني وهيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. فيما أوضح أن هيئات انفاذ القانون والقطاع الخاص والقطاع العام والسلطة القضائية تتمتع بقوة نسبية لحصولها على موارد واستقلال نسبي دون أن تشكل قوة دفع ملموسة في تعزيز النظام الوطني للنزاهة، ومع ذلك، يتم إضعاف أدائها بسبب نقاط الضعف في أعمدة أخرى وأبرزها المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية والاعلام. وتشير أوجه القصور الحرجة في جوهر النظام الوطني للنزاهة إلى أن المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية يشكلان نقاط الضعف فيه.

ما زال الإطار القانوني محدودا، على الرغم من التطور الهام الذي حصل بإصدار قانون مكافحة الفساد العام 2010، في المقابل تشير الممارسات إلى عدم وجود فروقات ما بين القواعد القانونية في أغلب أعمدة النظام الوطني للنزاهة بسبب غياب قواعد تنظم آليات النزاهة والشفافية مما أثر بشكل ملحوظ على البعد الخاص بالحوكمة. كما أن هناك بعض نقاط الضعف وهناك فجوات كبيرة بين القانون والممارسة في العديد من الأعمدة، وعلى الأخص المجلس التشريعي وهيئات انفاذ القانون والسلطة القضائية والمجتمع المدني والسلطة التنفيذية.

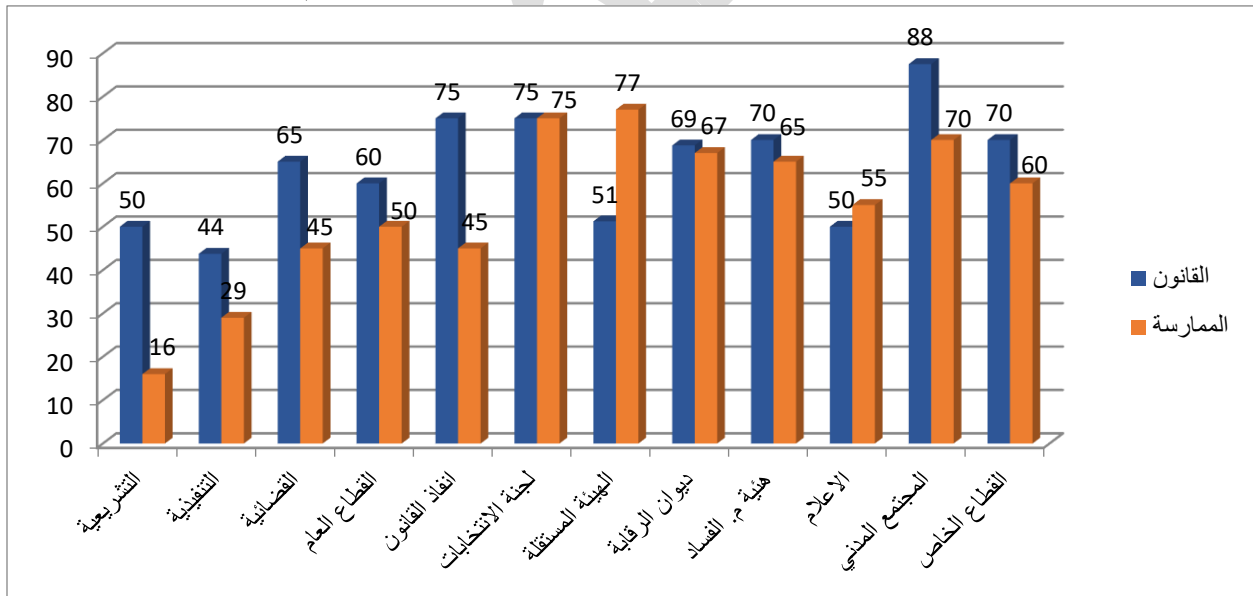
أعمدة النظام الوطني للنزاهة للعام 2018

تشير نتائج هذه الدراسة (النظام الوطني للنزاهة) إلى أن لجنة الانتخابات المركزية قد حصلت على أعلى العلامات (77 درجة) يليها المجتمع المدني بـ 75 درجة، ثم هيئة مكافحة الفساد بـ 69 درجة وديوان الرقابة المالية والإدارية بـ 68 درجة والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بـ 67 درجة ما بين أعمدة النظام الوطني للنزاهة الاتي عشرة، فيما حصل العمود الخاص بالمجلس التشريعي والعمود الخاص بالسلطة التنفيذية على علامات متدنية (31 و 34 على التوالي) ويعود ذلك إلى ضعف دورهما في مكافحة الفساد وذلك بسبب تعطل عمل المجلس التشريعي وعدم قيامه بمهامه الرقابية على الحكومة المؤسسات العامة الأخرى، وغياب الخطة الحكومية لمكافحة الفساد وعدم احترام الحكومة لمبادئ الشفافية في عملها وعدم اكتمال قيم النزاهة كمدونة السلوك الخاصة بالوزراء، وكذلك لأعضاء المجلس التشريعي. الامر الذي يؤثر بشكل كبير على النظام الوطني للنزاهة واحداث تحول في بنيته. انظر الشكل التالي.



يُوضح الشكل أدناه التفاوت في القواعد القانونية النازمة لأعمدة النظام الوطني للنزاهة؛ فقد حصل كل من المجتمع المدني ولجنة الانتخابات وهيئات انفاذ القانون وديوان الرقابة المالية والإدارية والسلطة القضائية على علامات مرتفعة نسبياً، فيما حصل كل من الهيئة المستقلة والاعلام والسلطة التنفيذية والمجلس التشريعي على علامات منخفضة نسبياً.

شكل رقم (3) علامات اعمدة النزاهة حسب قطاع التشريعات والممارسات للعام 2018



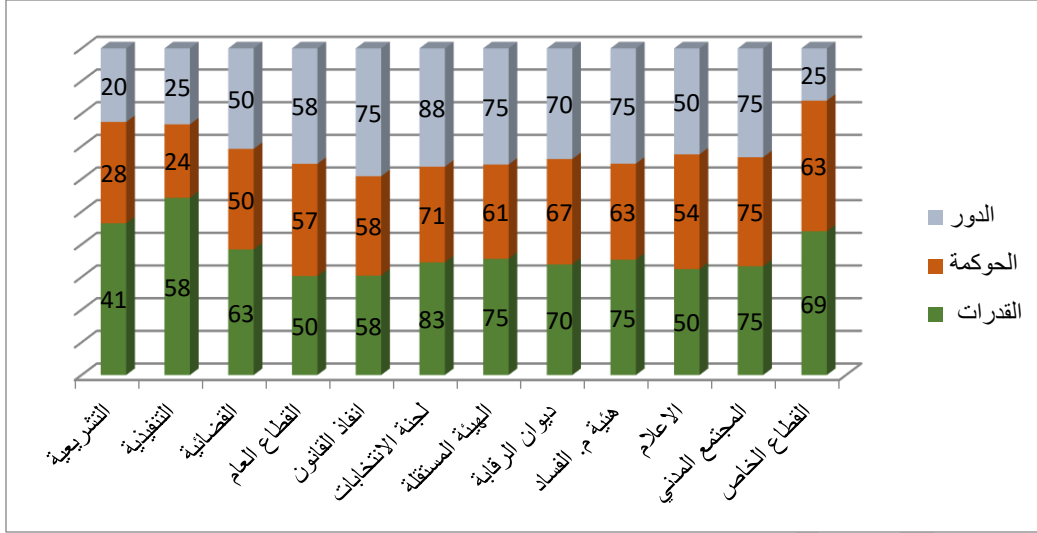
أما في قطاع الممارسات، كما يظهر الشكل رقم 3 أعلاه، فقد حصلت كل من الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ولجنة الانتخابات المركزية وديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة مكافحة الفساد على علامات متقدمة. في المقابل حصل المجلس التشريعي على

علامة متدنية جدا(16)، وحصلت السلطة التنفيذية على علامة متدنية (29). فيما حصلت كل من السلطة القضائية والقطاع العام وهيئات انفاذ القانون والاعلام على علامات متوسطة تراوحت ما بين 45-55 نقطة. يظهر الشكل أعلاه أن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ارتفعت علامات الممارسة فيها مقارنة بعلامات القانون التي حصلت عليها في العام 2018 بمقدار 26 نقطة، كما ارتفعت علامات الممارسات مقارنة بعلامات التشريعات بمقدار خمس نقاط في العمود الخاص بالإعلام. فيما تساوت علامات الممارسات والقانون في العمود الخاص بلجنة الانتخابات المركزية. في المقابل، انخفضت علامات الممارسة مقارنة بعلامة القانون بشكل متفاوت في تسعة أعمدة ما يشر الى انها لم تقم بعكس الامكانيات القانونية الى ممارسة فعالة في حماية نظام النزاهة ومكافحة الفساد. وقد بلغ الفارق 34 نقطة ما بين علامات القانون والممارسة (50 مقارنة بـ 16) في عمود المجلس التشريعي، و30 نقطة في عمود هيئات انفاذ القانون (45 مقارنة بـ 75)، وبلغ 20 نقطة في عمود السلطة القضائية (45 مقارنة بـ 65)، و18 نقطة في العمود الخاص بالمجتمع المدني (70 مقارنة بـ 88)، و15 نقطة في عمود السلطة التنفيذية (29 مقارنة بـ 44). فيما انخفضت بقدر خمس نقاط في العمود الخاص بهيئة مكافحة الفساد ونقطتين في العمود الخاص بديوان الرقابة المالية والإدارية.

أبعاد النظام الوطني للنزاهة (القدرات والحوكمة والدور)

حصل البُعد الخاص بقدرات أعمدة النظام الوطني للنزاهة على علامات أعلى من بقية الأبعاد الأخرى، بفارق 7 نقاط عن البُعد المتعلق بدور مؤسسات نظام النزاهة وثمانية نقاط مقارنة مع البُعد الخاص بالحوكمة. ويعود هذا الفرق لارتفاع علامات الأعمدة مثل هيئة مكافحة الفساد والهيئة المستقلة لحقوق الانسان والقطاع الخاص ولجنة الانتخابات المركزية وديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئات انفاذ القانون والمجتمع المدني التي حصلت عليها في مجال الممارسة. وارتفاع علامات هيئة مكافحة الفساد والمجتمع المدني والسلطة القضائية مقارنة ببقية الأعمدة في مجال القانون المتعلق بالموارد. تشير علامات البُعد الخاص بدور أعمدة النظام الوطني للنزاهة، كما يظهر الشكل رقم (5) أدناه، الى الضعف واضح من خلال تدني علامات كل من المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية والقطاع الخاص في مكافحة الفساد أو تعزيز النظام الوطني للنزاهة. يعود ضعف المجلس التشريعي إلى حالة الانقسام السياسي مما أدى إلى تعطيل عمله. فيما يعزف القطاع الخاص عن تفعيل دوره في دعم أنشطة مكافحة الفساد لاهتمامه بتحسين شروط الاستثمار دون النظر إلى دوره في مقاومة الفساد. ويرجع الضعف في دور السلطة التنفيذية لتخليها عن لعب دور مركزي في قيادة مكافحة الفساد. حصل كل من القطاع العام والسلطة القضائية وسائل الاعلام على علامات متوسطة؛ حيث يعود انخفاض علامات عمود وسائل الاعلام إلى عاملين الأول بنوي يتعلق في ملكية وسائل الاعلام ذاتها، وعدم توفير إدارتها لإمكانيات تطوير وحدات للتقارير الاستقصائية، والثاني خوف الصحفيين من الملاحقة من قبل أجهزة السلطة الفلسطينية. فيما يعود ضعف دور السلطة القضائية الى ضعف دورها في الرقابة على السلطة التنفيذية وطبيعة تشكيلة المحاكم المختصة بالطعون على القرارات الإدارية التي تصدرها السلطة التنفيذية.

شكل رقم (5) معدل علامات الأبعاد الثلاثة حسب كل عمود للعام 2018



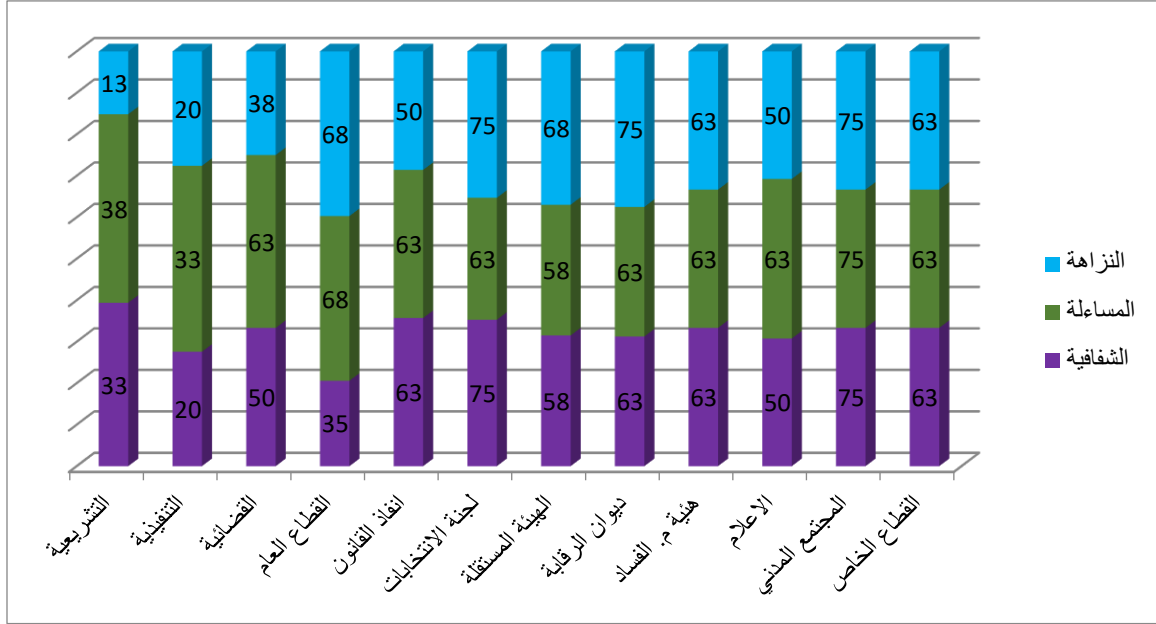
توضح نتائج البُعد الخاص بالقدرات (التي تشمل الركنان المتعلقان بالموارد والاستقلالية) أن سبعة أعمدة حصلت على علامات مرتفعة؛ وهي: لجنة الانتخابات المركزية، وهيئة مكافحة الفساد، والمجتمع المدني، وديوان الرقابة المالية والإدارية، والهيئة المستقلة لحقوق الانسان والقطاع الخاص والسلطة القضائية. تبرز لجنة الانتخابات المركزية لتوفر امكانيات مالية بالاعتماد على التمويل الدولي، ما يمنحها الموارد اللازمة كما توفر لها الاستقلالية لمنع التدخل في عملها، وتندسج العوامل نفسها على كل من مؤسسات المجتمع المدني والهيئة المستقلة لحقوق الانسان. لكن تشير العلامات الخاصة بهيئة مكافحة الفساد إلى توفر رغبة لدى السلطة الفلسطينية بمكافحة الفساد من خلال توفير إطار قانوني يدعم استقلالية الهيئة، ودعم مالي واضح يناسب احتياجاتها. في المقابل حصلت خمسة أعمدة على علامات متوسطة وهي السلطة التنفيذية المجلس التشريعي والقطاع العام وهيئات انفاذ القانون والاعلام.

حصل الركن الخاص بالشفافية على العلامة الأضعف من بين الأبعاد الأخرى سواء كانت تلك المؤشرات الدالة على القانون أو الممارسة (54 و 52 على التوالي) لغياب قانون الحق على المعلومات والنقص الواضح في القدرة على الحصول على المعلومات في أغلب أعمدة النظام الوطني للنزاهة. فيما يلاحظ الضعف على العلامات التي حصلت عليها المؤشرات الخاصة بآليات النزاهة خاصة تلك المؤشرات الدالة على الممارسة (51) لغياب مدونة سلوك لأعضاء أو العاملين في بعض الأعمدة كمجلس الوزراء والمجلس التشريعي. وغياب قواعد تتعلق بالإفصاح عن المصالح، وغياب قواعد تتعلق بالهدايا، وآليات انتقال السياسيين والموظفين العمامين ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وكذلك عدم اعلان أو تسجيل حالات خرق القواعد الاخلاقية في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

توضح العلامات الخاصة بركن المساءلة، كما يظهر الشكل أدناه، وجود تحسن في بعض أعمدة النظام الوطني للنزاهة، فقد حصلت ثمانية أعمدة على علامات مرتفعة منع سبعة حصلت على علامة 63 هي: السلطة القضائية والقطاع العام وهيئات انفاذ القانون ولجنة الانتخابات المركزية وديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة مكافحة الفساد والاعلام والقطاع الخاص. فيما حصل عمود المجتمع المدني على علامة 75.

في المقابل حصل عمود المجلس التشريعي على علامة متدنية جدا (13 درجة)، وعمود السلطة التنفيذية على علامة متدنية (33 درجة)، وحصلت الهيئة المستقلة على (58 درجة)؛ يعود انخفاض علامة الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في مجال المساءلة إلى غياب قواعد قانونية تحدد آليات مساءلتها أمام المجلس التشريعي أو الرئيس، فيما يعود انخفاض علامات السلطة التنفيذية لعدم خضوع السلطة التنفيذية لرقابة المجلس التشريعي المعطل واغلاق باب التشاور مع منظمات المجتمع المدني.

شكل رقم (7) معدل علامات أركان الحوكمة حسب كل عمود للعام 2018



كما يشير الشكل أعلاه الى أن هناك تفاوت واضح بين اعمدة النظام الوطني للنزاهة في الركن الخاص بالشفافية فقد حصلت ستة مؤشرات على علامات مرتفعة؛ اثنان منهم حصلوا على علامة 75 هما لجنة الانتخابات المركزية والمجتمع المدني، والاربعة الباقية حصلت على علامة 63 وهي هيئات انفاذ القانون وهيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية والقطاع الخاص. فيما حصلت ثلاثة أعمدة على علامات متوسطة وهي الهيئة المستقلة (58) وكل من السلطة القضائية والاعلام حصلنا على علامة (5). وحصل كل من القطاع العام (35) والمجلس التشريعي (33)، كما حصلت السلطة التنفيذية على علامة متدنية جدا (20) وهي الأدنى من بين العلامات التي حصلت عليها أعمدة نظام النزاهة الاثني عشر. كما تشير العلامات التي حصل عليها كل من المجلس التشريعي والقطاع العام إلى ضعف الشفافية في عملها واطلاع الجمهور عليه.

حصل كل من المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية على علامات متدنية جدا في الركن الخاص بالنزاهة لغياب قواعد تتعلق الافصاح عن الهدايا، وغياب تنظيم الانتقال للعمل في قطاع أخرى، أما المؤشرات التي ترصد الممارسة فقد حصلت على علامات متدنية جدا في كل من المجلس التشريعي، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية.

الأولويات

خلصت الدراسة إلى وجود عدد من الأولويات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار لبناء النظام الوطني للنزاهة في فلسطين، ويأتي في مقدمتها كأولوية أولى إعادة الحياة للمجلس التشريعي باعتباره المؤسسة الأولى المسؤولة عن رقابة ومساءلة السلطة التنفيذية.

أما الأولوية الثانية أهمية تعزيز استقلالية الجهاز القضائي الفلسطيني، وتطوير قواعد آليات اختيار رئيس مجلس القضاء الأعلى، ووقف التدخلات في عمل الجهاز القضائي، واحترام قرارات القضاء والعمل على تنفيذها من قبل جميع الأطراف.

وتبرز كأولوية ثالثة الاستمرار في العمل على بناء منظومة قيم تنبذ الوساطة والمحسوبية وترفع درجة وعي المواطنين في الحفاظ على المال العام.

أما الأولوية الرابعة على مؤسسات المجتمع المدني تحفيز الإرادة السياسية لدى القائمين على السلطة الوطنية لاعتماد مبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة مظاهر الفساد في العمل العام. وفي هذا المجال ينبغي استثمار توقيع دولة فلسطين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للالتزام بتطبيقها، وتوسيع المشاركة في تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الفساد في السلطة الوطنية.

وكأولوية خامسة فإن هناك حاجة للعمل على استكمال تعديل التشريعات لتتواءم مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خاصة قانون الحق في الحصول على المعلومات.

وأخيرا وكأولوية سادسة، تفعيل مدونات السلوك والأخلاقيات في أعمدة نظام النزاهة من ناحية، تبني تسجيل المصالح من خلال افصح السياسيين وكبار موظفي السلطة، والافصح عنها سواء كان الافصح الدوري أو غير الدوري كالهدايا والضيافة والسفر والامتيازات التي يحصلون عليها بالإضافة إلى بروز أو امكانية بروز تضارب مصالح حال نقاش أو عرض قضية ما في مؤسساتهم بحكم مناصبهم، ووضع قواعد لانتقال موظفي الدولة للعمل في القطاع الخاص.

التوصيات

في ضوء الأولويات التي خلصت إليها الدراسة، فإنها توصي بما يلي كمتطلبات لتعزيز نظام النزاهة الوطني الفلسطيني وجعله أكثر فعالية:

1. إنهاء الانقسام السياسي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتوحيد عمل المؤسسات الفلسطينية له أهمية خاصة في تعزيز النظام الوطني للنزاهة، والحد من إمكانية التهرب من المساءلة والمحاسبة الشعبية عن طريق الانتخابات.
2. على مجلس الوزراء الفلسطيني إعداد وقيادة خطة وطنية شاملة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في عمل مؤسسات الحكم انسجاما مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي تقودها هيئة مكافحة الفساد إشرافا وتنفيذا.
3. على المشرع الفلسطيني القيام بمواءمة كافة التشريعات الفلسطينية بما يتفق مع ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، سواء من حيث تجريم جميع مظاهر الفساد أو تشديد العقوبات المفروضة على هذه الجرائم، وإصدار التشريعات والأنظمة الخاصة بتجنب تضارب المصالح وآليات الافصح عند وجودها في القطاع العام.
4. على مجلس الوزراء الاسراع بتقديم مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات لرئيس السلطة الفلسطينية لإصداره.

5. على مجلس الوزراء اصدار التعليمات الخاصة بالإفصاح عن الهدايا والضيافة للموظفين. والاستمرار في برامج التدريب للموظفين العامين على قواعدها.
6. على مجلس الوزراء والمجلس التشريعي إصدار مدونات سلوك لأعضاء مجلس الوزراء، وأعضاء المجلس التشريعي، تحديد إجراءات تنظيمية تضبط قبول الهدايا والضيافة المعروضة على الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي وكبار موظفي القطاع العام. وتنظيم السجلات المتعلقة بها كسجل الإفصاح غير الدوري والهدايا والضيافة.
7. على هيئة مكافحة الفساد ومجلس الوزراء تحويل تقديم اقرارات الذمة المالية لفئات معينة خاصة السياسيين؛ كرئيس السلطة ورئيس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم وأعضاء المجلس التشريعي، من عملية سرية إلى علنية من خلال الإفصاح عنها في سجل "المصالح" وفق آليات وأجال محددة بحيث يتاح لوسائل الاعلام والمواطنين الاطلاع عليها.
8. إنشاء لجنة جودة الحكم في القطاع العام، تتكون من شخصيات عامة ذات مصداقية وعلى معرفة ودراية في شؤون الحكم، للنظر في تعيينات المرشحين للوظائف العليا في القطاع العام.
9. على مجلس الوزراء متابعة تقارير ديوان الرقابة المالية والادارية السنوية والخاصة لما فيها من ملاحظات وتوصيات لتصويب الاخطاء، ووقف حالات إهدار المال العام، وتعزيز اقامة النظام الوطني للنزاهة.
10. على اعضاء مجالس ادارة مؤسسات المجتمع المدني تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في دعم قيم النزاهة ونظم المساءلة ومبادئ الشفافية في المجتمع الفلسطيني، ومساعدة المؤسسات القاعدية للقيام بدور مباشر في خلق الوعي بأهمية هذه القيم والمبادئ، من جهة، وبالمخاطر المترتبة على مظاهر الفساد، من جهة أخرى، بالإضافة الى تطوير وتنفيذ ما ورد في مدونات السلوك، والعمل بموجبه من قبل العاملين في هذه المنظمات.
11. على مجلس الوزراء تمكين الاعلام من حرية الحصول على المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد حتى يتمكن من القيام بالدور المناط به في مجال مكافحة الفساد، وتشجيع المؤسسات الاعلامية ورؤساء تحريرها الصحفيين على القيام بإجراء التقارير الاستقصائية لكشف قضايا الفساد.



The Coalition for Integrity and Accountability (AMAN) is the Palestinian Chapter of Transparency International Organization since 2006. It was established in 2000 by a number of civil organizations active in the area of democracy, good governance and human rights. It aims to achieve a 'corruption-free Palestinian Society'. AMAN endeavors to create and lead cross-sectoral community mobilization to combat corruption and produce, transfer and localize knowledge of corruption and its fighting at national, regional and international levels.

AMAN is keen of its watchdog role to oversee the national integrity system and focus on community participation and activation of the role of civil society organizations and the media in overseeing, accountability and in the creation of an immune environment in addition to detecting the crimes of corruption and minimize their spread.

The Coalition for Accountability and Integrity (AMAN)

Ramallah

Rimawi building - First Floor - Irsal Street

P.O. Box Ramallah 339 Jerusalem 69647

Tel.: 022989506 – 022974949

Fax: 022974948

Gaza

Dream Building, Haboosh street, branch of Al_shohada st., Gaza

Telfax: 082884767 – 08288476680

Email: info@aman-palestine.org

Website: <http://www.aman-palestine.org>

Facebook: <https://www.facebook.com/AmanCoalition/>

Tweeter: <https://twitter.com/AMANCoalition>

Aman's program is funded by the Governments of Norway, Netherlands, and Luxemburg.